اسم الدراسة	تخطيط القوى العاملة في دولة قطر
طبيعتها	بحث
تاريخها	مايو /2006
جهة إعدادها	اللجنة الدائمة للسكان
ملخص الدراسة	تبرز أهمّية تخطيط القوى العاملة في دولة قطر نظراً لكون عمليّة التوظيف وجلب العمالة الوافدة ما زالت تتمّ بشكلٍ عشوائيّ. إنّ تخطيط القوى العاملة هو عمليّة مستمرّة طويلة المدى ترتبط بعمليّة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي تتطلّب توفير البيانات الدقيقة حول خصائص السكان والقوى العاملة وإعداد إسقاطات العرض والطلب على القوى العاملة في المستقبل، وذلك من أجل صياغة السياسات والبرامج التي تنظم سوق العمل والتي تتعلّق بالتعليم والتدريب والتشغيل وجلب العمالة الوافدة وتنظيم الموارد المالية والاستثمارية والمواءمة بين العرض والطلب على القوى العاملة. وأكدت الدراسة إلى ضرورة اعتماد بعض السياسات التالية لتحقيق التوازن في سوق العمل القطري : 1. السياسة التعليمية: تتضمّن تطوير المناهج الدراسية وأساليب التعليم، ومعالجة مشكلة التسرّب الدراسي، وتطوير التخصّصات التعليمية في جامعة قطر لتلبية احتياجات سوق العمل. 2. السياسة التدريبية : تتضمن تحديد مسارات التدريب ونظم المؤهلات المهنية الوطنية وتنسيق الجهود التدريبية وتحديد احتياجاتها في القطاعات المختلفة واقتراح البرامج التدريبية المتكاملة. 3. السياسة الإنمائية: والتي تتمثل في تنويع مصادر الدخل بهدف التغلب على الآثار السلبية الناتجة عن تقلب أسعار النفط والعوائد المالية ، وتشجيع استثمارات القطاع الخاص والخصخصة ودعم المؤسسات الاقتصادية . 4. سياسة البحث العلمي والتطوير التقني: تقتضي إنشاء هيئة أو لجنة عليا للبحث العلمي والتطوير التقني تقوم بتخطيط وتنسيق وتقويم الأنشطة العلمية والتقنية، كما تقتضي زيادة المخصّصات المالية الحكومية للبحث العلمي والتطوير التقني. 5. سياسة الأجور: تتضمّن رفع رواتب القطريين في القطاع الخاص، ودراسة إمكانية

	وضع حدّ أدنى لأجور القطريين ذوي المؤهلات التعليمية في بعض المهن والأنشطة الاقتصادية ضمن القطاع الخاص. 6. سياسة التوظيف والتشغيل: ينبغي تعزيزها من خلال وضع ضوابط أكثر صرامة على استقدام العمالة الوافدة، والقيام بحملة إعلامية للتوعية تركّز على قيَم العمل وسلوكيّاته، وتطوير نظام معلومات سوق العمل، وزيادة التنسيق بين الأجهزة ذات العلاقة. 7. سياسة تمكين المرأة اقتصادياً: تنطوي على توجيه الإناث نحو تخصّصات جديدة مطلوبة في سوق العمل، وتغيير النظرة الاجتماعية السلبية تجاه عمل المرأة، ودراسة إمكانية تبني نظام الاستخدام الجزئي للنساء. 8. سياسة التقطير التي تسعى إلى توطين العمالة وتطويرها وزيادة مساهمتها في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.